

**توافق التنظيم المهني والتعليم الحاسبي
دراسة ميدانية في البيئة العراقية**

ريم مصطفى رحيم

أ.د. محمد حويش علاوي الشجيري

كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

Compatibility of professional regulation and
accounting education
A field study in the Iraqi environment

توافق التنظيم المهني والتعليم المحاسبي
دراسة ميدانية في البيئة العراقية

Reem Mustafa Rahim*
Prof. Dr. Huwaish Allawi Al-Shujairi

ريم مصطفى رحيم*
أ. د محمد حويش الشجيري

Iraqi University/ College of Administration and
Economic

الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2024/09/01
Received: 01/01/2023

تاريخ القبول: 2023/01/15
Accepted: 15/01/2023

تاريخ الاستلام: 2023/01/01
Published: 01/09/2024

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحديد ماهية واقع التنظيم المهني المحاسبي في العراق والتعليم المحاسبي لتحديد واقع التوافق والتكامل بين التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي في العراق إذ إن كل من المهنة والتعليم يشكلان نظامين مترابطين في شكلهما إلا أنها حقيقة يعكسان جوهرًا مختلفًا تتضح معالمه في وجود فجوة كبيرة بينهما تعكسها الملاحظات الدائمة عن افتقار العلاقات التكاملية بين التعليم المحاسبي والمحاسبة كمهنة وفي سياق تلك الأهداف فقد تبني البحث استخدام المنهج الوصفي، الاستطلاعي من خلال اعداد استمارة استبانة خاصة أعدت بغرض تقييم واقع تلك المتغيرات والتحليل الإحصائي الكمي لنتائج الاستطلاع. إذ تم استطلاع آراء كل من مجتمع المهنيين ممن يعملون كمراقبي حسابات في مكاتب وشركات التدقيق وآراء المتخصصين في المحاسبة ممن يعملون في الجانب الأكاديمي فضلًا عن الجهات الممثلة لإدارة مهنة المحاسبة بأطرافها المختلفة، إذ تم اختيار عينة عشوائية. طبقية تناسبية من المجتمعات الثلاث. وتوصل البحث إلى استنتاجات عدة كان من أبرزها، ضعف العلاقة شبه المنعدم فيما بين التنظيم المهني والتعليم المحاسبي.. لذا قدم البحث الحالي عدد من التوصيات كان من أبرزها ضرورة تفعيل العلاقة المتبادلة بين إدارة المهنة وإدارة التعليم المحاسبي من خلال تشكيل لجان، مشتركة دائمة تعمل على مناقشة متطلبات سوق العمل وحاجات المهنة وتلبيتها من خلال التعليم المحاسبي وعمل إدارة المهنة على توفير البيئة اللازمة للتدريب المهني للطلبة.

الكلمات المفتاحية: التنظيم المهني المحاسبي ، والتعليم المحاسبي .

¹ بحث مستمل من رسالة ماجستير

Abstract:

The research aim to determine what the reality of the accounting professional regulation in Iraq and accounting education is to determine the reality of compatibility and integration between the accounting professional regulation and accounting education in Iraq. Both profession and education are two systems that are interrelated in their form, but they really reflect a different essence whose features are evident in the existence of a gap. Significant differences between them are reflected in the permanent observations about the lack of complementary relationships between accounting education and accounting as a profession. In the context of these goals, the research adopted the use of the descriptive, exploratory approach, through the preparation of a special questionnaire form prepared for the purpose of assessing the reality of these variables and the quantitative statistical analysis of the results of the survey. As the opinions of the community of professionals who work as auditors in auditing offices and companies, and the opinions of accounting specialists who work in the academic side, as well as the representatives of the management of the accounting profession in its various parties, were surveyed, as a random sample was chosen. Proportional stratification of the three communities. The research reached several conclusions, the most prominent of which was the weakness of the almost non-existent relationship between professional regulation and accounting education.. Therefore, the current research presented a number of recommendations, the most prominent of which was the need to activate the mutual relationship between the management of the profession and the management of accounting education through the formation of permanent joint committees that work on Discussing the requirements of the labor market and the needs of the profession and meeting them through accounting education, and the work of the profession administration to provide the necessary environment for vocational training for students

Keywords: Professional accounting organization, accounting education.

المقدمة:

إن ضعف التواصل بين الجهات المهنية والأكاديمية أدى إلى ضعف التوافق بين التنظيم المهني والتعليم المحاسبي، وقد وضحت العديد من الدراسات أن قلة التعاون بين التعليم المحاسبي والمهنة يؤدي بضرورة الحال إلى إهدار المصادر الطبيعية للدولة ومن ثم صعوبة الاستجابة للتحديات في الاقتصاد الحديث أو إيجاد حلول وعلاج لمختلف الالتزامات المالية والاقتصادية. خصوصاً وأن التعليم المحاسبي الجامعي في العراق لا زال ينحصر منحى مختلف تماماً عما تسير به المهنة، فمن المعروف أن التعليم المحاسبي يسير على خطى المنهج الأنجلو سكسوني في التعليم والقائم في ظل اقتصاد السوق وهو ما ينعكس جلياً في انعدام الصلة بينه وبين المهنة المحاسبية.

أولاً: منهجية البحث :**1- مشكلة البحث**

إن كلا من المهنة والتعليم يشكلان نظامين مترابطين في شكلها إلا أنها حقيقة يعكسان جوهرًا مختلفًا تتضح معالمه في وجود فجوة كبيرة بينهما تعكسها الملاحظات الدائمة عن افتقار سوق العمل للموارد البشرية الكفؤة القادرة على العمل بعد التخرج. فضلاً عن ضعف العلاقات التكاملية بين التعليم المحاسبي والمحاسبة كهيئة والتي تتمثل في الفجوة الحاصلة في تنظيم وإدارة كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والتي ساهمت في غياب التخطيط والعمل المشترك بما يخدم متطلبات سوق العمل إذ يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

- 1- ما هو واقع التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي في العراق ؟
- 2- هل هناك توافق وتكامل بين التنظيم المهني والتعليم المحاسبي في العراق ؟

2 - أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي في سياق المشكلة:

- 1- تحديد ماهية واقع التنظيم المهني والتعليم المحاسبي في العراق من وجهة نظر المهنيين والاكاديميين .
- 2- تحديد واقع التوافق والتكامل بين التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي في العراق من وجهة نظر المهنيين والاكاديميين .
- 3- اختبار العلاقة والتأثير بين التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي .

3-أهمية البحث :

يتناول البحث مشكلة بحثية هامة على الصعيد المهني والأكاديمي ، يمكن أن تسهم في :

- 1- المساهمة في تحديد أوجه التوافق بين كل من التنظيم المهني والتعليم المحاسبي .
- 2- المساهمة في تحديد أوجه الحلل والمعوقات والمتطلبات لتفعيل التوافق بين كل من التنظيم المهني والتعليم المحاسبي في العراق .
- 3- المساهمة في تفعيل ودعم سوق العمل المحاسبي من خلال تحديد مسارات التصحيح اللازمة لكل من التعليم المحاسبي والتنظيم المهني المحاسبي .

4:- فرضيات البحث :

أن دراسة وتحليل متغيرات البحث وعلاقتها يستند إلى فرضية رئيسية هي :

الفرضية الرئيسية : هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي في العراق. وتنفرع عنها فرضيتين فرعيتين :

- 1- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي في العراق
- 2- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للتنظيم المهني المحاسبي في التعليم المحاسبي في العراق.

5-منهج البحث وأدوات جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تبني المناهج الآتية في إطار جانبي البحث وكالاتي:

- **الجانِب النظري للبحث:** تم استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، اعتماداً على الكتب والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في الدوريات والمواقع الالكترونية ذات الصلة.

- **الجانِب العملي للبحث:** تم توظيف المناهج الآتية لأغراض انجاز الجانب العملي للبحث: .

أ. المنهج الوصفي الكمي في إطار دراسة وتحليل واقع متغيرات البحث من خلال استخدام أدوات التحليل الاحصائي الوصفية بالاعتماد على البيانات المجمعة من خلال استمارة استبانة معدة لهذا الغرض.

ب. المنهج الاحصائي الاستدلالي لاختبار العلاقات البحثية بين متغيرات البحث باستخدام أدوات التحليل الاحصائي الاستدلالي.

6- مجتمع وعينة البحث

يستند البحث إلى تحليل نتائج استمارة الاستبيان القائمة

على استقصاء آراء الخبراء والمختصين بشأن واقع متغيرات التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي في العراق والعلاقات المتبادلة بينهم، وفي ضوء ذلك فقد تم تحديد مجتمع وعينة البحث على النحو الآتي:

- **مجتمع البحث:** يمثل مجتمع البحث في كل من الجهات المؤثرة والفاعلة في تنظيم مهنة المحاسبة والمتمثلة بمجلس إدارة المهنة ومراقبي الحسابات من اصحاب مكاتب وشركات التدقيق فضلا عن العاملين في المجال الأكاديمي المحاسبي.

- **عينة البحث:** تم تحديد واختيار عينة عشوائية طبقية تناسبية من المجتمعات الثلاث المذكورة.

7- حدود البحث :

تمثل حدود البحث وفقا للتقسيم الآتي:

- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الحدود الزمانية للبحث بالفترة الزمنية (2021-2022) وهي تمثل فترة البحث الحالي.

- **الحدود المكانية:** تمثل الحدود المكانية بالبيئة المحلية العراقية .

ثانيا: الاطار النظري للبحث :

1- **التنظيم المهني المحاسبي :** يعرف التنظيم بشكل عام على انه "توظيف الادوات القانونية لتنفيذ اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية" (ertog,2010:2) فيما يعرف قاموس اكسفورد التنظيم بأنه " قاعدة او مبدأ يحكم السلوك او الممارسة الذي يتم وضعه والحفاظ عليه من قبل سلطة"، ويعرف المنظم بأنه مسؤول او هيئة مسؤولة عن التحكم والاشراف على صناعة او نشاط تجاري او نشاط ذو مصلحة عامة (Deegan,2014:65). كما يمكن النظر إلى التنظيم من وجهة نظر أوسع، حيث يشمل جميع صيغ التأثير والرقابة الاجتماعية (حسن، 2016: 52) . فيما يعرف التنظيم في سياق مهنة المحاسبة بأنه " طبيعة واسلوب إدارة مهنة المحاسبة والجهة التي تقودها واسلوب اصدار وقبول التطبيقات المحاسبية" (حمد، 2011: 34)، فالتنظيم المحاسبي يمتد إلى ما هو ابعد من وضع المعايير، وله آثار في كيفية تنظيم المهنة وكيفية عملها والتوقع الاجتماعي لها، إذ تؤثر على سبيل المثال طبيعة الإطار التنظيمي على تصورات المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي للمهنة نفسها (Gaffikin,2005:11) لذا يتم تحديد عملية التنظيم المهني وطبيعتها بإطار طبيعة المؤسسات او التنظيمات التي لها سلطة تحديد السياسات المحاسبية وكذلك وضع وإصدار المعايير المحاسبية المختلفة وكذلك مسؤولية تحديد والزام بالمعايير الفنية والأخلاقية التي تحافظ على الأداء المهني والسلوكي لأعضائها.

لذا تمثل جوانب التنظيم المهني المحاسبي في الجوانب التنظيمية الآتية (الشجيري، 2006: 4):

1. تنظيم السياسة المحاسبية: تمثل السياسة المحاسبية في ادوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، وتمثل هذه الادوات في القواعد والطرق والاسس التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة الاحداث والعمليات الاقتصادية (شاهين، 2011: 54). وتعد صياغة السياسة المحاسبية ضرورية لأثبات شرعية المهنة بسبب وجود عدد كبير من تطبيقات العمل التي ساهمت منظمات الاعمال في بيئات دولية مختلفة وراء وجودها وتطبيقها، مما ادى ذلك الى امكانية الاختيار فيما بينها بما يتلاءم مع طبيعة عمل المنظمة والبيئة المحيطة بها (الشجيري، 2006: 4). وبالتالي فان السياسة المحاسبية تعبر، عن مجموعة التشريعات، والانظمة والتعليقات التي تصدرها جهات، حكومية او منظمات مهنية معنية بالعمل المحاسبي، أو كلاهما، وبذلك فان اتباع سياسة محاسبية معنية تعني اختيار اسلوب او الطريقة التي يراها المشرع أنها الأكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالوحدة الاقتصادية (https://almohasben.com). لذا يُنظر إلى صياغة السياسة المحاسبية على أنها عملية اجتماعية كنتيجة للتفاعلات المعقدة بين عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة (Harrison & Mckinnon,1986:233).

2.تنظيم عملية إعداد وإصدار المعايير المحاسبية: ان تجربة تنظيم، واصدار المعايير تمثل الجانب التنظيمي المتعلق بوضع واصدار المعايير الذي يضم (الشيرازي:1990: 128):

أ. تشكيل الجهاز، الذي يتولى مهمة بناء واصدار المعايير.

ب. أسلوب العمل أو المراحل التي يمر بها كل معيار.

ت. المنهج المتبع في بناء المعايير.

وفي سياق ذلك تختلف الجهة المسؤولة عن اصدار ووضع المعايير حسب نوع التنظيم المتبع في البيئة الوطنية. ففي الدولة التي تتبع التنظيم القانوني يتم اصدار المعايير بواسطة مؤسسات حكومية عن طريق تعليمات قانونية لإصدار المعايير، وفي الدول التي تتبنى التنظيم الذاتي تكون مسؤولية اصدار المعايير لمؤسسات مهنية ذاتية، وقد تكون عملية تنظيم واعداد المعايير ناتج عمل مشترك وتدخل مختلط بين القطاع الحكومي والخاص. وبالتالي فقد تعددت الآراء والمداخل التي تبرز نط التنظيم، المهني الملائم، فهناك أربعة مداخل للتنظيم المهني المحاسبي، وهي كالآتي (شاهين، 2011: 57):

1. مدخل السوق الحر: يستند هذا المدخل الى فكرة ان، المعلومة المحاسبية هي مجرد سلعة اقتصادية كما هو الحال مع السلع الأخرى، وبالتالي فهي تخضع لقوى العرض والطلب وإن ما يتم انتاجه تمثل الكمية المثل من المعلومات المحاسبية. وبذلك فإن الفرضية الأساسية التي تستند اليها هذه النظرية تقوم على إنه حتى في غياب التنظيم، فهناك دوافع اقتصادية لتوفير معلومات موثوقة حول عمليات الشركة وادائها والا ارتفعت تكاليف عمليات الشركة، (Deegan, 2014: 65)

2. مدخل التنظيم الذاتي: وفقاً لهذا المدخل يتولى الممارسون المهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة عملية وضع وتطوير المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية دون تدخل القوانين والحكومة بشكل مباشر، حيث يتميز هذا المدخل بمرونة الاختيار بين مجموعة مختلفة من الطرق والإجراءات لنفس الأحداث الاقتصادية (الشجيري، 2020: 64). نتيجة لذلك فإن التنظيم الذاتي متبع أكثر من قبل الدول التي يسود فيها التوجه نحو التمثيل العادل واسواق مالية حرة ونشطة، ففي الدول التي تتبنى أنظمة اقتصادية حرة يتم إدارة أنظمتها المحاسبية على اساس أن توزيع الموارد الاقتصادية يمكن أن يتم من خلال اليد الظاهرة والخفية لنظام السوق، وعليه تصبح المعلومات المحاسبية مصدراً مهماً لحملة الأسهم، ونتيجة لذلك فإن المحاسبة تتجه بشكل واضح لتلبية احتياجات المستثمرين والدائنين (نجم وعبدالله، 2010: 10).

3. مدخل التنظيم القانوني: إن جوهر هذا المدخل هو التنظيم من خلال ممارسة التأثير عن طريق معايير واضحة ومدعومة بقرارات رسمية، حيث تمثل الجهة التنظيمية بالدولة والتي تتخذ موقفاً واضحاً بشأن ما يعد ضمن الأنشطة المقبولة وما لا يعد مقبولا مع صرامة في فرض عقوبات شديدة على المخالفين (Gaffikin, 2005: 12)، وعلى خلاف المدخل الذاتي يخضع، التنظيم القانوني للتشريعات الحكومية ولا يكون للمنظمات المهنية سلطة في وضع القواعد المحاسبية، فعلى سبيل المثال يعد النظام المحاسبي الموحد احد صور التنظيم القانوني كونه يصدر بوجب تشريع حكومي (عبد القادر، 2013: 107). حيث يهدف النظام المحاسبي الموحد الى تقديم إطار محدد لمرجعية الممارسات المحاسبية التي يمكن من خلالها الحكم على كفاءة أية طريقة محاسبية متبعة وبشكل إطارا محاسبيا متراطاً يمكن المحاسبين من تحسين جودة التقارير المالية في ظل تبني معالجة محاسبية موحدة فقط لأي نوع من انواع الاحداث والعمليات المالية. عادة ما يطبق المدخل القانوني في الدول التي يسود فيها نظام اقتصادي مركزي في ظل تدخل حكومي قوي وتعد فرنسا والمانيا مثال على التنظيم القانوني (نجم، عبدالله، 2010: 11).

4. مدخل التنظيم المختلط: وفقاً لهذا المدخل تشترك هيئات من القطاع الخاص والدولة في مجموعة من المصالح والاهداف عندما يتعلق الأمر بشأن جودة وسلوك المعايير المحاسبية فضلاً عن الوعي بالمصلحة العامة للمهنة. اذ تعمل العديد من الهيئات التنظيمية المحاسبية التابعة للقطاع الخاص بموجب تفويض من الحكومة حيث تمنحها الحكومة الاعتراف القانوني (IFAC, 2011: 4) لذا فإن الجهة التي تقوم بإصدار المعايير المحاسبية تمثل خليطاً من القطاع الخاص والعام حيث تقوم الدولة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة منشآت الاعمال يتكون من اعضاء من الصناعة، الحكومة والمحاسبين القانونيين والأكاديميين، ويستند هذا المدخل إلى تلافي نقاط الخلل في المداخل الأخرى (الشجيري، 2020: 251).

لذلك فإن تنظيم مهنة المحاسبة تعد من المسائل المهمة ويفترض عموماً أن يحقق المصلحة العامة، فيتم تصميم السياسات والمعايير لتحقيق المصلحة العامة، وتختلف طرق التنظيم من بلد لآخر ويرجع ذلك جزئياً إلى عوامل البيئة المحلية حيث لا يوجد سبب لافتراض وجود نموذج مثالي تناسب جميع البلدان. ويعتمد نوع الهيئة التي يتم اختيارها والسلطات الممنوحة لها على طبيعة النظام التنظيمي للبلد والذي يمكن اعتباره بدوره انعكاساً لثقافة البلد أو للبيئة السياسية، والقانونية والمالية والتي تتغير بمرور الوقت. لذا فإن تقييم آليات تنظيم معينة معقد ولا يمكن القيام به على اساس عالمي من خلال القول ان جميع آليات التنظيم المجتمعي من وسائل توجيه معينة تنظيمية وخاضعة للتبرير الموضوعي ويتم إضفاء الشرعية عليها فقط من خلال الإجراء لا يمكن إجراء تقييم هادف إلا من خلال النظر في آليات توجيه معينة والحكم على مزاياها وقيمتها في السياق المحدد الذي تستهدفه بالتالي فإن رد فعل الجهة أو الجهات المستهدفة يمثل الاختبار الأساسي للحكم على ما اذا كانت آلية توجيه معينة على انها تنظيمية وقابلة للتبرير الموضوعي ولا يُستبعد اراء مجتمعية اوسع نطاقاً واستخدامها حول طبيعة آليات توجيه محددة للوصول إلى هذا الحكم التقييمي، لكن المؤشر الرئيسي لهذا يأتي من خلال اراء وردود افعال أولئك الذين تستهدفهم آليات توجيه (laughin, 2007: 289).

2- مفهوم التعليم المحاسبي :

يعد التعليم من الأدوات التي تساهم بفاعلية في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، فالتعليم يمثل السبيل الرئيسي لإعداد القوى البشرية المتخصصة، وإبراز المواهب الفكرية والطاقات المبدعة التي تعطي للثقافة وتدفع بها نحو الأبداع (الحوت والشاذلي، 2007: 13). لذا فإن من الاهداف العامة لفلسفة التعليم الجامعي ربطه بالمجتمع، واستخدام مؤسساته لخدمة المجتمع عن طريق اجراء البحوث والدراسات العلمية في كافة المجالات، واستثمار نتائجه بما يحقق

التطوير والارتقاء بكافة الممارسات التي تساعد في خدمة المجتمع، وتحقيق التطور العلمي وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي. وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وإن التعليم الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر على إحداث التنمية الشاملة (عزب، 2007: 21).

ووفقاً لهذا المنظور يُنظر إلى التعليم المحاسبي على أنه جزء من نظام تربوي أوسع يوفر للاقتصاد قوة عاملة مجهزة بالمعرفة المطلوبة حيث يتم تحديد طبيعة تعليم المحاسبة بالإضافة إلى السياسة والدين وجميع أشكال التعليم الأخرى من خلال الظروف الاقتصادية حيث يتم تمثيلها في العلاقة بين القاعدة الاقتصادية والبنية المؤسسية (Mcphail, 2001: 471-474) فتضع الدراسات التعليم المحاسبي ضمن النظام المجتمعي الأوسع فتعليم المحاسبة لا يعكس التغيرات المجتمعية فحسب بل أيضاً يعكس التنمية المجتمعية ويؤثر عليها (Golyagina, 2019: 3). ويتم تعريف التعليم المحاسبي على أنه عملية "منظمة تقوم بها الجهات المسؤولة والتي تأتي في مقدمتها الجامعات وتتم هذه العملية بتزويد المتعلم بالمعارف الأساسية وأكسابه القدرات العلمية والعملية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة (المالي، 2019: 273). لذا يعتبر التعليم المحاسبي نظاماً لتقديم المعرفة العلمية المعتمدة والمهارات المتميزة وما يخدم نمو المجتمع وقابليته الفكرية والتقنية، إذ يتميز بأهميته وارتباطه الاجتماعي. وإن قدرة النظام التعليمي على تلبية حاجات المجتمع تنبع من كونه جزءاً من النظام الاجتماعي الأكبر بمتغيراته السياسية والاجتماعية والثقافية والتي تشكل المرجعية الأساسية للتعليم. وتستند العملية التعليمية على الدعائم التالية (الشجيري، 2006: 52):

1- المنهج الدراسي: ويتضمن الخطط والبرامج الدراسية ومدى مواظمتها مع التخصص العلمي وحاجات الطلبة ومتطلبات المجتمع، وكذلك مدى مناسبة الخطط التدريسية بعناصرها (الأهداف، المحتوى، والأنشطة) لتحقيق الأهداف الجامعية حيث تسهم بدور كبير في المحافظة على القاعدة التي تركز عليها فلسفة السياسة التعليمية مع مواكبة ما يستجد في مجالات التعليم من تغيرات وتقدم علمي على نحو ما يتفق مع طبيعة المجتمع، حيث إن المناهج تتشكل مع متغيرات البيئة التي تعيش فيها والنظم الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية التي تسود المجتمع. وإن المناهج لها أساس من النظريات والمفاهيم العلمية التي تقوم عليها، إذ يستند وضع وإعداد أهداف ومحتوى المناهج التعليمية على مجموعة من الأسس المعرفية والاجتماعية والثقافية المعينة وهي (إدريس، 2016: 16):

أ. الأسس المعرفية: إذ يتطلب على واضع المنهج مراعاة البنية المعرفية لكل فرع من فروع المعرفة، والربط بين المعلومات التي يتطلب إيصالها إلى الطالب وفق مستويات معينة وبين حياة الطالب وواقعه وحاجاته وتزويده بجميع أنواع المعرفة في حقل التخصص سواء كانت معرفة تاريخية أو معاصرة أو مستقبلية.

ب. الأسس الثقافية: تُصاغ المناهج في إطار حاجات المجتمعات وذلك لكونها تعمل على الإلمام بالمعلومات التي توضح طبيعة المجتمع التي ينتمي إليه الطالب وتوفر فرص التعلم والمشاركة الفعلية في بناؤه وتطوره. لذا أن طبيعة وحاجات المجتمع يجب أن تكون واضحة لدى القائمين على وضع المناهج. لذا فإن المناهج تعتبر خطة شاملة للمواد التي يجب أن تقدمها الجامعة للطلاب من أجل تأهيلهم للدخول والمشاركة في معترك الحياة (الشجيري، 2006: 53). وتوصلت الكثير من الأديبات والبحوث التي تناولت التعليم المحاسبي على أهمية توفير المناهج المحاسبية على المهارات التالية (الفضل والجواوي، 2000: 4):

- (1) مهارات التفكير الجيد والقدرة على حل المشاكل.
- (2) مهارات الاتصال بجميع جوانبه (الاستماع، المناقشة، الكتابة)
- (3) معلومات عن البيئة التي يتم ممارسة العمل فيها.
- (4) مهارة التعامل بكفاءة مع الضغوط الصعبة.
- (5) المهارة في احترام المهنة بأخلاقياتها
- (6) المعلومات الفنية (الخلفية المحاسبية وعلومها مثل الضرائب، التدقيق.. الخ)

2- الهيئة التدريسية: لما كان للمدرس من الأهمية وتلك الأدوار التي يقوم بها في إعداد الكفاءات البشرية للمجتمع في التخصصات المختلفة، وأيضاً في البحث العلمي الذي يساهم في تطوير مجتمعه (الاسدي، 2013: 255)، أدى إلى ضرورة التركيز على امتلاك المدرس للخبرة العملية مما يؤدي إلى زيادة قدرته الكافية لشرح القضايا وتأكيد وصولها للطلبة بصورة أفضل حيث كلما كان المدرس يمتلك التأهيل العلمي والخبرة العملية كلما زادت قدرته من إعطاء المادة بصورتها النموذجية حيث من المتعارف عليه وجود علاقة بين كفاءة ونوعية الهيئات التدريسية وجودة التعليم المحاسبي (حسان، 2018: 32).

3- طريقة التدريس: وتمثل المذهب أو المنهج الذي يتم نقل المعرفة خلاله في العملية التدريسية، لذا فإن طرائق التدريس تتضمن مجموعة من الأساليب والتي تضم مجموعة القواعد والإجراءات التي تتمثل بالآتي (الشجيري، 2006: 53):

- نقل المعلومات والحقائق وتعليم المبادئ والمفاهيم.
- ربط التعلم بالواقع العملي والاجتماعي بمحتواه الكلي.
- تنظيم المحاضرات وتحقيق التفاعل الإيجابي والمنظم لدى الطلاب وما يؤدي إلى تفعيل التفكير النقدي وترسيخ الأفكار وتعزيز روح التعلم لديهم.
- وبشكل عام يوجد طريقتين للتدريس داخل الجامعة منها:
- أ- أسلوب التلقين: ويعتمد هذا الأسلوب للتعلم على الالتقاء والتلقين للطلاب، وأن يتم التركيز على الجانب الفني بشكل مسائل حسابية والتأكيد على الجانب الكمي في تلقين عقل الطالب بالمعتقدات مما يخلق انطبعا في ذهن الطالب عن أهمية الأرقام المحاسبية دون مناقشة جوهر هذه الأرقام، مما يؤدي إلى قدرات معطلة لعقل الطالب بسبب تلقينه للنظر بشكل إيجابي في الأرقام المحاسبية دون التحقق من جوهرها. (سعد والعباد، 1999، 35)
- ب- التعلم الذاتي: يتحور دور التعلم الذاتي في تنمية مهارات وقدرات الطلاب وتبنيهم بشكل فني وعملي للممارسة العملية في سوق العمل وكذلك رفع مستوى تعلمهم الذاتي والاعتماد على النفس وتطوير العلاقات الجامعية ما بين الطلاب وأصحاب العمل والتركيز على ترابط الخطط الدراسية والمناهج مع متطلبات سوق العمل (حسان، 2018: 33).

4- التدريب: ويعرف التدريب بأنه " العملية التي يتم من خلالها النمو المهني بشكل منظم للخبرات والمعارف والمهارات ونماذج السلوك المقنن الذي يكتسبه المتدرب في أثناء عملية الممارسة بما يسهم في رفع معدلات الأداء في المواقف المهنية المختلفة "، ولذلك في ظل التطورات المستمرة كان لا بد من التركيز على التكامل بين التدريب الميداني والتعلم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل (الحاج، 2018: 28).

3- طبيعة ومبررات التوافق بين التنظيم المهني والتعليم المحاسبي

على مدى العقود القليلة الماضية كانت هناك فجوة متزايدة بين تعليم المحاسبة وممارسة المحاسبة وترجع هذه الفجوة إلى حقيقة أنه وعلى الرغم من أن مهنة المحاسبة قد تطورت مع بيئتها المتغيرة، إلا أن تعليم المحاسبة لم يتبع هذه التغيرات مما أدى إلى عيب تعليم محاسبي في الغالب لا يتناسب مع بيئة المحاسبة والاعمال (Majzoub & Aga, 2015:1). نتيجة لذلك، تفتقر مخرجات العملية التعليمية إلى المهارات المطلوبة لسوق العمل المحاسبي وبدأت هذه الفجوة في التأثير على خريجي التعليم المحاسبي وهي واضحة في أشكال متنوعة. وعلى الرغم من محاولة بذل مجموعة من الجهود واستمرارها لإحداث تقارب بين التعليم والممارسة العملية إلا أن هذه الجهود واجهت بمجموعة من العقبات حالت دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، ويرجع أسباب هذه العقبات إلى عدة أمور أهمها (عزب، 2007: 134-135):

1. إن بعض الدول اعتقدت أن ديمقراطية التعليم تجعل منه هدفا في حد ذاته بغض النظر عن الأعداد للعمل من عدمه، وبالتالي استمرت في تشجيع الطموح نحوه، إلا أنها لم تحاول من أجل تحسينه وربطه بالممارسة العملية من أجل النمو الاقتصادي.
2. إن التعليم في العديد من الدول يركز على الجانب الأكاديمي الأساسي وليس التطبيقي والذي شهد انحذارا كبيرا، واعتمد التعليم على الأداء التجريدي الثقافي واهمال الممارسات التطبيقية.
3. إن المؤسسات التعليمية في العديد من الدول تمثل أجزاء منفصلة وخطوطا غير مترابطة مع بعضها البعض وهذا أدى إلى البطء في مواجهة التقدم.
4. عدم قدرة التعليم على ملاحقة التغير المستمر والسريع في سوق العمل وعدم دراية المسؤولين عن التعليم بمتطلبات سوق العمل مما يؤدي إلى نقص كفاءة مدخلات نظم التعليم وانعدام التقارب بين التعليم وسوق العمل وضعف الصلة بينهما.
5. إن مناهج التعليم التقليدية غير الموائمة للتقدم أدت إلى ضعف مستمر في مهارات معينة، وغالبا يتم التدريب على أعمال لا تتصل باحتياجات العمل وهذا أدى إلى وجود عدد كبير من الخريجين العاطلين عن العمل.

إن ضرورة تلازم المسارين المهني والأكاديمي في الحقل المحاسبي جعل القائمين على المؤسسات العلمية والعملية يعملون للحفاظ على العلاقة بين الشق العملي والمعرفي للمحاسبة، لذا لا يمكن تجاهل العوامل التي تساهم في تشكيل ملامح العمل المحاسبي وما يتناسب مع الثقافة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وما يؤكد هذا الإيديات التي تتناول التعليم المحاسبي في الدول المتقدمة والتي تحتل الصدارة في هذا المجال والتي شكلت مدارس في حد ذاتها وكانت لها الصدارة في رسم ملامح العمل المحاسبي وهو ما عرفت حينها بالمدسة الانجلوسكسونية والمتحدة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والمدسة الأوروبية ممثلة في ألمانيا وفرنسا ودول شرق أوروبا. وعلى الرغم من أن بداية الظهور المحاسبي كان متقارب وتعود إلى بدايات القرن الماضي إلا أن الهدف من القوائم المالية حينها مختلف إذ في حين حرصت بعض الدول على تلبية احتياجات المساهمين، كان هدف دول أخرى تلبية احتياجات الدائنين وفي بعض الدول الأخرى كانت

أهداف القوائم المالية موجهة للجهات الضريبية والجهات الحكومية، مما أدى إلى واقعا مختلفا لنماذج مختلفة، حيث يتميز كل نموذج بعدد من الخصائص مما يدل إلى تعدد في المعالجات المحاسبية تبعا لخدمة أهداف العمل المحاسبي وكالاتي (الماوري، 2018: 125):

1. المدرسة الأنجلوسكسونية: ظهر النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني في القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية حيث يطبق هذا النموذج في الدول التي يسود فيها اقتصاد حر مع أسواق مالية نشطة مثل أمريكا، بريطانيا، كندا، استراليا، وسنغافورة.. الخ، ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية (خالد واخرون، 2020: 4):

أ. يقوم النموذج الأنجلوسكسوني على وجود إطار مفاهيمي يتضمن قائمة بالأهداف والمفاهيم والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمبادئ العامة للمعايير التطبيقية فضلا عن تضمين أهداف عرض القوائم المالية وبشكل دقيق، حيث ان المعلومات المالية موجهة بشكل أساسي للمستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

ب. في البلدان الأنجلوسكسونية يكون تأثير الضرائب بشكل غير مباشر على الطرق والقواعد المحاسبية وإن الربح الخاضع للضريبة هو أساسا الربح المحاسبي المعدل وفقا للقوانين الضريبية اي تقوم الشركات بتقديم نوعين من الحسابات أحدهما مالي والآخر ضريبي إذ ان المحاسبة المالية منفصلة عن الضريبة مما يؤدي إلى تصنيف الحسابات بالطريقة التي تستجيب لاحتياجات المستثمرين من المعلومات.

ت. يطبق النموذج الأنجلوسكسوني في الدول التي يسود فيها التوجه نحو الاسواق الحرة والتي تتسم بأسواق مالية متطورة تضمن تمويل الاقتصاد بأكمله.

ث. إن الجهات القائمة على تنظيم مهنة المحاسبة مستقلة عن الجهات الحكومية ومن خلال علاقة متبادلة مع مستخدمي المعلومات المحاسبية.

2. النموذج الأوروبي القاري: تمتد جذور النموذج الأوروبي الى القرن الرابع عشر ويسود هذا النموذج في الدول التي تكون الدولة فيها هي المنظم الرئيسي للمحاسبة ويكون هدف الدولة هو الحصول على حسابات منظمة تتماشى مع القوانين الموضوعة من اجل استخدامها في توجيه الاقتصاد الكلي ويتميز النموذج الأوروبي بخصائص متعددة (سعاد، 2010: 36):

أ. يقود تنظيم المحاسبة الى تطبيق إطار متناسق ومتكامل يتجسد في اعتماد مخطط محاسبي موحد كنظام تلتزم به المؤسسات ويتم من خلاله تصنيف الحسابات في القوائم المالية بحسب طبيعتها.

ب. التشريعات الضريبية لها تأثير كبير على الممارسات والقواعد والطرق المحاسبية حيث يجب تسجيل المصاريف والايادات في القوائم المالية وفقا للمتطلبات الضريبية.

ت. تعتبر الدولة هي المنظم للمحاسبة بهدف الحصول على حسابات منظمة وفقا للقوانين الموضوعة من اجل توجيه النشاط الاقتصادي لذلك ترجع مسؤولية وضع المعايير من مسؤولية الدولة لخدمة السياسة الاقتصادية الكلية.

إن هذا التباين في العمل المحاسبي سواء كان بين الدول في المدرسة الواحدة أو بين الدول من مدارس مختلفة يعود إلى طبيعة الخصوصية الاجتماعية لمهنة المحاسبة مما يجعلها تعكس البيئة التي تسود فيها إذ ان ممارسات المحاسبة وتعليم المحاسبة يجب ان تركز على احتياجات المعلومات الوطنية والتأكد على استخدام المحاسبة ليس فقط لمؤسسات الاعمال ولكن ايضا لأنشطة الدولة والتنمية الاقتصادية (Ahmad&Gao,2004:387). إذ تشير الدراسات إلى ضرورة التنسيق بينهم وإن ضعف التوافق بينها يؤدي بدوره إلى بقاء تطور المهنة وبما لا شك فيه فإن ذلك له مردود سلبي على التنمية الاقتصادية للبلاد بشكل عام (وليد واخرون، 2018: 1).

لذا يعد تشابك التعليم المحاسبي بشكل خاص مع سياقه الاجتماعي والسياسي أمراً أساسياً، فالتعليم المحاسبي ليس منفرداً بل جزء من مجهود تعليمية وبنية تحتية أكبر فضلاً إلى ان فكرة التعليم ذاتها موجودة في إطار اجتماعي اقتصادي. فالعلاقة بين التعليم المحاسبي والمهنة يتوقف على أنماط الممارسات المادية والاقتراضات والقيم والمعتقدات المبنية اجتماعياً والتي ينتج بها الافراد ويعيد انتاج الجوانب المادية، والكيفية التي يقدمون بها معنى لمجتمعهم. ففي الانظمة الموجهة مركزياً حيث يسود منطق الدولة في تعليم المحاسبة والذي يركز على التوحيد وسيطرة الدولة على التعليم ويؤدي تنظيم مهنة المحاسبة والرقابة من قبل الدولة إلى مركزية ممارسة المحاسبة والتعليم حيث تكون الجامعات ساحة لتوحيد الممارسات المحاسبية حتى تتمكن الدولة من الاشراف والسيطرة عليه سيطرة كاملة ويتم تحديد القيمة التعليمية من خلال الارتباط بين المخرجات التعليمية والأهداف السياسية للدولة (Golyagina,2019:4). أما في الأنظمة الرأسمالية فيأخذ التعليم شكل الأساليب غير المباشرة في التنظيم من خلال اشراك الهيئات والجامعات المهنية في تكوين التعليم المحاسبي (الشجيري، 2006: 58)، إذ يتم اعتبار التعليم على إنه سلعة خاصة، إذ يتم التركيز على ديناميكيات السوق في تحديد أهداف التعليم المحاسبي ومتطلباته، حيث ينظر إلى الجامعات كوسيط وخلق الصلة بين السوق والطلبة وآلية تنظيم الطلب والعرض للقوى العاملة ويتم تحديد القيمة التعليمية من قبل مجموعة متنوعة من اصحاب المصالح (Golyagina,2019:17). ومن الجدير بالذكر أن فكرة ربط التعليم بالعمل واحداث التوافق بينها قد نشأت منذ العصور الوسطى مع ظهور فكرة التلمذة الصناعية وظلت سائدة من خلال استخدام بيئة العمل كمكان للتعليم والفكرة الآن تعاد صياغتها في كثير من دول العالم (عزب، 2007: 130)، إذ نجد تجربة

جمهورية الصين كيف شكلت الركائز التنظيمية والثقافية المعرفية لتعليم المحاسبة وكيف أثرت الفترات المختلفة من التاريخ الصيني وإدارة الاقتصاد على التعليم المحاسبي، ففي خلال فترة الاقتصاد المخطط مركزيا حيث كان التعليم مسيسا بشكل كبير (4: Golyagina, 2019)، ويتم تطبيق القرارات السياسية بشكل صارم في جميع أنحاء البلاد، وأصبحت الهياكل التنظيمية، بما في ذلك وزارات الدولة مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية وكيانات مثل الجامعات، تعكس بشكل متزايد القواعد التي تم تأسيسها وشرعيتها من قبل الدولة لذلك، ليكون متوافقا مع القرارات السياسية للحكومة التي تم إلزامها إلى حد كبير عبر آليات قسرية كجزء من النظام الاقتصادي المخطط مركزيا، وتم إنشاء نظام إدارة مركزي وموحد للتعليم العالي بموجب قرار من مجلس الدولة. وفي الوقت نفسه، وبالتوازي مع تطوير أنظمة محاسبية لخدمة اقتصادا مركزيا، أصبح نظام التعليم المحاسبي جزءا من خطة التعليم الوطنية (Zhang et al., 2014:12). ومع الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ نهاية فترة السبعينات والتي أدت إلى التحول إلى الطلب الذي يحركه السوق على المحاسبة فيتم تحديد اتجاه تعليم المحاسبة استجابة إلى الاحتياجات الاقتصادية لاقتصاد السوق، حيث أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يشير بوضوح إلى نية الدولة في دمج الصين في الاقتصاد العالمي وقد انعكست هذه التطورات في قطاع التعليم، كما تم مراجعة معايير المحاسبة وإعادة إصدارها لتتوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وكان هناك إعادة صياغة وتحديث المناهج المحاسبية والكتب المدرسية على أسس دولية واستندت في المقام الأول إلى منهج الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأخذت الجامعات في تطوير الكتب على أساس الإطار المفاهيمي والنماذج الأمريكية بينما بدأ البعض في استخدام كتب أمريكية بدون تعديل (Zhang et al, 2014: 18-19).

كما تعد تجربة روسيا في أحداث توافق بين المهنة والتعليم المحاسبي وكيف أثرت التحولات الاقتصادية على التعليم المحاسبي، إذ ساهمت التغييرات المجتمعية على دمج المنطق المهني والسوق في التعليم، وأكتسبت الجمعيات المهنية مزيدا من السيطرة وتزامن التحول في مجال التعليم المحاسبة مع التحول المهني في ممارسات المحاسبة والذي خلق علاقة أوثق بين الأوساط الأكاديمية والمهنية (6-12: Golyagina, 2019)

ثالثاً: الإطار العملي لتقييم وتحليل متغيرات البحث

تم اعتماد منهج الدراسة الوصفية الاستطلاعية القائمة على التحليل الإحصائي الكمي من خلال تصميم استمارة استبانة خاصة لجمع البيانات الميدانية وتم استخدام مقياس (ليكرت الخماسي) المكون من 5 درجات (اتفق تماماً، اتفق، إلى حد ما، لا اتفق، لا اتفق تماماً) لتهيئة وقياس متغيرات الاستبانة وتضمن هيكل الاستبانة المحاور الآتية:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمستجيبين: يتناول المحور البيانات العامة للمستجيبين والتي اشتملت على العمل الحالي، مكان العمل الحالي، سنوات الخبرة، والتأهيل العلمي.

المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بالتنظيم المهني المحاسبي في العراق: وتم التعبير عن هذا المتغير الرئيسي م خلال (56) متغير فرعي (سؤال) تم تصنيفها في (16) محور فرعي.

المحور الثالث: الأسئلة المتعلقة بالتعليم المحاسبي الجامعي في العراق: تم التعبير عن هذا المتغير الرئيسي من خلال (51) متغير فرعي (سؤال) تم تصنيفها في (12) محور فرعي.

1- التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث وفقاً لخصائص عينة البحث

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث بحسب نوع العمل الحالي لأفراد عينة البحث: يعرض الجدول (1) نتائج التحليل الوصفي لإجابات عينة

البحث مصنفة بحسب خاصية نوع العمل الحالي لأفراد العينة.

جدول (1) نتائج التحليل الوصفي الإحصائي بحسب نوع عمل عينة البحث

نوع العمل المتغير الرئيس	أكاديمي		مراقب حسابات		إدارة المهنة	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التنظيم المهني المحاسبي	3.81	0.456	3.81	0.477	3.83	0.28
التعليم المحاسبي	3.63	0.62	3.56	0.58	3.53	0.58
متوسط المتوسطات	3.67	0.532	3.65	0.532	3.62	0.42

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (1) بأن هناك توافق بين آراء عينة البحث بحسب نوع العمل حول متغيرات البحث الثلاث، إذ بلغ متوسط المتوسطات (3.67) (3.65) (3.62) للعينات الثلاث على التوالي وانحراف معياري منخفض للعينات الثلاث ما يؤكد تجانس آراء العينة حول واقع المتغيرات في البيئة العراقية. فيما كان أعلى اتفاق بين العينات الثلاث حول متغير التنظيم المهني تلاه متغير التعليم المحاسبي التحليل

الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث بحسب سنوات خبرة أفراد عينة البحث: يتناول المحور وصف متغيرات البحث في ضوء نتائج آراء عينة البحث بحسب سنوات الخبرة.

جدول (2) نتائج التحليل الوصفي الإحصائي بحسب سنوات خبرة عينة البحث

سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل		10-6 سنوات		15-11 سنة		20-16 سنة		أكثر من 20 سنة	
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
المتغير الرئيس	0.28	3.91	0.46	4.16	0.32	4.06	0.42	3.83	0.46	3.65
التنظيم المهني	0.62	3.82	0.55	4.14	0.49	3.96	0.42	3.62	0.52	3.32
التعليم المحاسبي	0.47	3.83	0.58	4.08	0.41	3.93	0.41	3.73	0.47	3.45
متوسط المتوسطات										

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (2) درجة اتفاق أفراد العينة بحسب سنوات الخبرة حول متغيرات البحث الرئيسية، وكانت أعلى نسبة اتفاق بدلالة الوسط الحسابي للفئة (10-6 سنوات) بوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري بلغ (0.58)، وان ادنى اتفاق جاء في الفئة (20 سنة فأكثر) بوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.47). وان أعلى متغير في درجة الاتفاق كان متغير التنظيم المهني تلاه متغير التعليم المحاسبي. وهو ما يؤكد توافق أفراد عينة البحث باختلاف مستويات خبرتهم مع واقع متغيرات البحث بدرجة كبيرة وتبشّرت في آرائهم منخفض وهو ما يؤكد انسجام تلك الآراء حول تلك المتغيرات.

التحليل الإحصائي الوصفي بحسب التأهيل العلمي لأفراد عينة البحث: يتناول المحور وصف متغيرات البحث الرئيسية في ضوء نتائج آراء عينة البحث بحسب التأهيل العلمي وكالاتي:

جدول (3) نتائج التحليل الوصفي الإحصائي بحسب التأهيل العلمي لعينة البحث

التأهيل العلمي	بكالوريوس		ماجستير أو ما يعادلها		دكتوراه أو ما يعادلها	
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
المتغير الرئيس	0.58	4.06	0.36	3.88	0.46	3.76
التنظيم المهني المحاسبي	0.74	4.00	0.56	3.66	0.60	3.53
التعليم المحاسبي	0.74	4.02	0.46	3.74	0.52	3.6
متوسط المتوسطات						

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من خلال الجدول (3) بأن أعلى نسبة درجة اتفاق بدلالة الوسط الحسابي كان لدى فئة الحاصلين على البكالوريوس بوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.74)، وان ادنى اتفاق كان لدى فئة (دكتوراه أو ما يعادلها) بوسط حسابي (3.6) وانحراف معياري (0.52)، فيما كان متغير التنظيم المهني أكثر اتفاقاً فيما بين أفراد العينة ثم متغير التعليم المحاسبي، وهو ما يؤكد انسجام آراء أفراد العينة رغم تباین التأهيل العلمي وانحراف معياري يعكس تشتت بالآراء معتدلاً.

2- نتائج التحليل الإحصائي لمتغير التنظيم المهني المحاسبي في العراق .

جدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير أهداف المحاسبة

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتجلى الهدف الواقعي للتقارير المالية في العراق في توفير المعلومات المالية المفيدة بالدرجة الرئيسية الى خدمة متطلبات:					
1	المستثمرين الحاليين والمحتملين.	4.02	80.4%	1.00	1.01
2	الدائنين الحاليين والمحتملين.	3.85	77%	1.10	1.21
3	الهيئات الضريبية	4.26	85.2%	0.77	0.60
4	الهيئات الرقابية والتخطيطية الحكومية	4.31	86.2%	0.74	0.54
	متوسط المتوسطات	4.11	82.2%	0.90	0.84

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يُبين الجدول (4) بأن الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية في العراق قد كان ترتيبها وفقاً لآراء عينة البحث كالآتي: (خدمة متطلبات الهيئات الرقابية والتخطيطية الحكومية ومن ثم الهيئات الضريبية تلاها المستثمرون وأخيراً الدائنين)،
المحور الثاني – غايات التوحيد المحاسبي:.

جدول (5) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير غايات التوحيد المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يمثل الهدف من اعتماد النظام المحاسبي الموحد في العراق في خدمة متطلبات:					
1	تسهيل العمل المحاسبي وتبسيطه	4.26	%85.2	0.82	0.67
2	دوائر ضريبة الدخل	4.17	%83.4	0.74	0.55
3	المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى المستفيدة.	4.24	%85	0.77	0.58
4	التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي	3.77	%75.4	0.97	0.93
5	الرقابة والمساءلة الحكومية على الوحدات الاقتصادية.	4.21	%84.2	0.77	0.60
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من خلال الجدول (5) بأن الغاية الرئيسية من التوحيد المحاسبي في العراق هو تبسيط العمل المحاسبي تلاه هدف خدمة متطلبات المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى ومن ثم خدمة متطلبات الرقابة والمساءلة الحكومية ومن ثم دوائر الضريبة وأخيراً التخطيط الاقتصادي
المحور الثالث – مدخل التنظيم المهني:

جدول (6) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مدخل التنظيم المهني في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن المدخل السائد في تنظيم مهنة المحاسبة في العراق:					
1	مدخل التنظيم القانوني- الحكومي	4.07	%81.4	0.74	0.55
2	مدخل التنظيم المهني الذاتي	3.27	%65.4	1.12	1.26
3	مدخل مختلط (التنظيم الذاتي والتنظيم الحكومي)	3.76	%75.2	1.05	1.12
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (6) بأن أعلى مستوى إجابة قد حققها مدخل التنظيم القانوني – الحكومي كمدخل رئيس في العراق، فيما يليه مدخل التنظيم المختلط (التنظيم الذاتي والتنظيم الحكومي) بينما حصل مدخل التنظيم المهني الذاتي أدنى مستوى إجابة.

المحور الرابع – نظرية التنظيم المهني المعتمدة في عملية إصدار أو تبني المعايير المحاسبية:.

جدول (7) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير نظرية التنظيم المهني المعتمدة في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد عملية إصدار المعايير المحاسبية أو تبني معايير منقولة في العراق هي ناتج:					
1	عملية تتم وفقاً لمتطلبات الحكومة في إطار دعم المصلحة العامة.	3.97	%79.4	0.87	0.75
2	عملية توافقية بين كافة الأطراف ذات المصلحة	3.61	%72.2	1.03	1.07
3	عملية توافقية بين الحكومة والمهنة.	3.87	%77.4	0.95	0.92
4	عملية علمية وعملية مجتته.	3.37	%67.4	1.30	1.70
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					
متوسط المتوسطات					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

تشير النتائج الظاهرة في الجدول (7) بأن عملية إصدار المعايير أو تبنيها في العراق وفقا لآراء العينة كما يلي (تتم وفقا لمطالبات الحكومة، فيما تلاه توافقية بين الحكومة والمهنة ومن ثم عملية توافقية بين كافة الأطراف ذات المصلحة واخير علمية وعملية بحته)

المحور الخامس – الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير المحاسبية:

جدول (8) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تمثل أبرز الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية في العراق هي:					
1	المستثمرين والدائنين.	3.06	%61.2	1.30	1.70
2	الإدارة (معدوا التقارير المالية).	3.40	%68	1.13	1.28
3	الحكومة بمختلف هيئاتها.	4.11	%82.2	0.79	0.63
4	الهيئات المهنية الخاصة	3.87	%77.4	0.93	0.87
5	الأكاديميين	3.61	%72.2	1.20	1.45
متوسط المتوسطات		3.53	%72.2	1.07	1.18

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (8) بأن الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية قد كان ترتيبها وفقا لآراء عينة البحث كالآتي (الحكومة بمختلف هيئاتها ومن ثم الهيئات المهنية الخاصة فيما يليه الأكاديميين ومن ثم الإدارة واخيرا المستثمرين والدائنين)،

المحور السادس – الآلية المتبعة في صياغة المعايير المحاسبية:

جدول (9) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير آلية صياغة المعايير المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد عملية صياغة المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية في العراق ناتج عن:					
1	عملية تفاوضية بين الأطراف ذات المصلحة	3.28	%66	1.21	1.47
2	التصويت والآراء المتعددة	3.38	%68	1.17	1.38
3	الاختبار العملي للصلاحيّة وإقراره من قبل الحكومة	3.77	%75.4	0.91	0.83
متوسط المتوسطات		3.47	%69.8	1.06	1.22

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (9) بأن الآلية المتبعة في صياغة المعايير المحاسبية وفقا لآراء عينة البحث تعتمد بشكل رئيس على الاختبار العملي للمعيار وإقراره من قبل الحكومة، فيما تلاه التصويت والآراء المتعددة واخيرا كونها تفاوضية بين الأطراف ذات المصلحة. وهو ما يؤكد أغلبية مدخل اقراره من قبل الحكومة كمدخل رئيس.

المحور السابع – آلية الإلزام بالمعايير المحاسبية:

جدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير آلية الإلزام بالمعايير المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد المعايير والتطبيقات المحاسبية ملزمة في البيئة المحلية من خلال:					
1	فرضها بالقوانين والأنظمة والتعليمات.	4.51	%90.2	0.57	0.32
2	فرضها من خلال مراقبي الحسابات.	3.63	%73	1.07	1.14
3	فرضها بالاعتماد على المعايير الأخلاقية المهنية	3.61	%72.2	1.06	1.12
متوسط المتوسطات		3.91	%78.4	0.9	0.86

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من خلال الجدول (10) بأن آلية الإلزام شبه المطلقة تتمثل بفرض المعايير والتطبيقات المحاسبية من خلال القوانين والنظم والتعليمات، فيما يليه فرضها من خلال مراقبي حسابات فيما كان أدنى وسط لإلية الإلزام من خلال قواعد السلوك الأخلاقي. أما على المستوى الإجمالي للمحور فقد كان بمتوسط متوسطات بلغ (3.91) ونسبة مئوية (78.4%) وبانحراف معياري (0.9).

المحور الثامن – التبعات الاقتصادية للمعايير المحلية:

جدول (11) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير التبعات الاقتصادية للمعايير في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
ينصب اهتمام التطبيقات المحاسبية في العراق على:					
1	إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الوحدة الاقتصادية.	3.41	%68.2	1.19	1.43
2	إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الاقتصاد الكلي.	3.42	%68.4	1.12	1.26
3	إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الوحدة الاقتصادية والاقتصاد الكلي معاً.	3.57	%71.4	1.14	1.31
متوسط المتوسطات					
3.46					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (11) بأن الاهتمام الرئيس للتطبيقات المحاسبية ينصب أساساً على إعادة توزيع الدخل والثروة على مستوى كل من الوحدة والاقتصاد الكلي معاً، يليه إعادة توزيع الدخل والثروة على مستوى الاقتصاد الكلي بينما حقق إعادة توزيع الدخل والثروة على مستوى الوحدة الاقتصادية أدنى إجابة.

المحور التاسع – ملائمة النظام المحاسبي الموحد لواقع ومتطلبات البيئة المحلية:

جدول (12) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير ملائمة النظام المحاسبي الموحد في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد النظام المحاسبي الموحد الحالي:					
1	متوافقاً مع ظروف ومتطلبات البيئة الاقتصادية العراقية.	3.53	%71	1.12	1.26
2	يتعارض مع الممارسات والمفاهيم الاقتصادية السائدة.	3.22	%64.4	1.07	1.16
3	يتوافق وطبيعة البيئة الاجتماعية والقانونية.	3.82	%76.4	0.99	0.98
متوسط المتوسطات					
3.52					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (12) بأن النظام المحاسبي الموحد وفقاً لآراء العينة فإنه يتوافق أساساً مع طبيعة البيئة الاجتماعية والقانونية فيما تلاه متوافقاً مع ظروف ومتطلبات البيئة الاقتصادية وأخيراً يتعارض مع الممارسات والمفاهيم الاقتصادية السائدة.

المحور العاشر – ملائمة تبني (IFRS) في البيئة العراقية:

جدول (13) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير ملائمة تبني (IFRS) في البيئة العراقية

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل انجح في العراق من خلال:					
1	تكييف النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات (IFRS) ومتطلبات البيئة العراقية معاً.	4.12	%82.4	1.12	1.27
2	تبني المعايير كما هي وإلغاء النظام المحاسبي الموحد.	3.02	%60.4	1.33	1.77
3	تبني المعايير من خلال إصدار معايير محلية تنسجم ومتطلبات (IFRS) ومتطلبات البيئة العراقية وإلغاء النظام المحاسبي الموحد.	3.87	%77.4	1.14	1.30

متوسط المتوسطات	3.67	%73.4	1.19	1.44
-----------------	------	-------	------	------

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

تشير نتائج الجدول (13) الى مدى ملائمة تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي في البيئة العراقية فقد اظهرت آراء العينة ترتيبها كما يلي (تكييف النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات البيئة العراقية ومتطلبات (IFRS) يليه تبني المعايير من خلال إصدار معايير محلية تنسجم ومتطلبات (IFRS) ومتطلبات البيئة العراقية وإلغاء النظام المحاسبي الموحد فيما كان تبني المعايير كما هي وإلغاء النظام المحاسبي الموحد قد حقق ادنى مستوى إجابة المحور الحادي عشر – المفاهيم المحاسبية.:

جدول (14) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المفاهيم المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد المفاهيم المحاسبية في البيئة العراقية منسجمة مع:					
1	أهداف الإبلاغ المالي في البيئة المحلية	3.71	%74.2	0.79	0.88
2	المبمول والاتجاهات التي يستند لها القائمين على تنظيم المحاسبة.	3.66	%73.2	0.70	0.84
3	البيئة الاقتصادية المحلية.	3.70	%74	0.89	0.89
متوسط المتوسطات					
		3.69	%73.8	0.79	0.87

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (14) بان المفاهيم المحاسبية تنسجم وفقاً لآراء العينة كما يلي (مع أهداف الإبلاغ المالي في البيئة المحلية فيما يليه البيئة الاقتصادية المحلية واخير المبمول والاتجاهات التي يستند لها القائمين على تنظيم المحاسبة). وهو ما لا يظهر في الواقع الاقتصادي بشكل جلي. أما على مستوى النتائج الإيجابية للمحور فتشير إجابات أفراد العينة اتفاقهم على مضمون المحور بمتوسط متوسطات بلغت قيمته (3.69) ونسبة مئوية (%73.8) وانحراف معياري (0.79).

المحور الثاني عشر – طبيعة وحجم الإبلاغ المالي الحالي.:

جدول (15) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة وحجم الإبلاغ المالي الحالي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم أنموذج الإبلاغ المالي الحالي في البيئة المحلية ب:					
1	لا يميز في مستوى الإبلاغ تبعاً لاختلاف حجم الشركات	3.93	%79	0.93	0.86
2	لا يستوعب المتغيرات البيئية في حجم أو نوع الإفصاح.	3.98	%80	0.89	0.79
3	يميل الى عدم التوسع في الإفصاح	3.80	%76	1.08	1.17
متوسط المتوسطات					
		3.90	%78.3	0.96	0.94

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (15) بان طبيعة وحجم الإبلاغ المالي في العراق قد ترتب وفقاً لآراء العينة كما يلي (لا يستوعب المتغيرات البيئية في حجم أو نوع الإفصاح تلاه عدم تميزه في مستوى الإبلاغ المالي تبعاً لاختلاف حجم الشركات واخير يميل الى عدم التوسع في الإفصاح). أما على مستوى النتائج الإيجابية للمحور فتشير إجابات أفراد العينة الى اتفاقهم مع مضمون المحور بمتوسط متوسطات بلغت قيمته (3.90) ونسبة مئوية (%78.3) و بقيمة انحراف معياري (0.96).

المحور الثالث عشر – منطق الإبلاغ المالي

جدول (16) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير منطق الإبلاغ المالي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يقوم منطق الإبلاغ المالي في العراق على:					
1	فلسفة اقتصاد الكلي وخدمة متطلبات الدولة للمساءلة العامة والرقابة.	3.95	%79	0.84	0.70
2	نظرية المنفعة الخاصة من اجل تعظيم الربح	3.26	%65.2	1.07	1.15
3	المساءلة الخاصة للإدارة	3.57	%71.4	0.91	0.83
متوسط المتوسطات					
		3.59	%71.8	0.94	0.89

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (16) بأن منطق الإبلاغ المالي في العراق يقوم أولاً على فلسفة الاقتصاد الكلي وخدمة متطلبات الدولة للمساءلة العامة والرقابة، تلاه المساءلة الخاصة للإدارة واخير نظرية المنفعة الخاصة من أجل تعظيم الربح

المحور الرابع عشر – التغيير والتطور المهني المحاسبي في البيئة المحلية:

جدول (17) نتائج تحليل الإحصائي لم تغير التغيير والتطور المهني في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد مصدر التغيير المهني المحاسبي في العراق:					
1	متغيرات البيئة الوطنية.	3.77	%75.4	0.94	0.88
2	متغيرات البيئة الدولية ولا سيما الدول المتقدمة	3.88	%78	0.87	0.75
3	الدراسات والبحوث الأكاديمية والمهنية.	3.40	%68	1.14	1.30
متوسط المتوسطات					
		3.68	%73.6	0.98	0.97

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من خلال الجدول (17) بأن مصدر التغيير المهني المحاسبي في العراق يقوم أولاً على متغيرات البيئة الدولية ولا سيما الدول المتقدمة ومن ثم متغيرات البيئة الوطنية واخير الدراسات والبحوث الأكاديمية والمهنية).

المحور الخامس عشر – متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

جدول (18) نتائج التحليل الإحصائي لم تغير متطلبات تطبيق (IFRS) في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل كامل أو جزئي يتطلب:					
1	بيئة تنظيمية فعالة لمهنة المحاسبة تأخذ بنظر الاعتبار مشاركة فاعلة للأطراف المستفيدة.	4.43	89%	0.63	0.40
2	إحداث تطوير في التعليم المحاسبي يتوافق مع المبادئ الأساسية لتلك المعايير	4.50	%90	0.55	0.30
3	تطوير وتحديث الإطار القانوني في الجوانب الاقتصادية والتنظيمية.	4.33	%87	0.65	0.42
4	تطوير المؤسسات المالية والأسواق المالية وإنشاء مؤسسة التقييم وفق الأسس التي تتبناها المعايير الدولية في ظل اقتصاد السوق.	4.42	%88.4	0.68	0.47
متوسط المتوسطات					
		4.42	88.6	0.62	0.39

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (18) بأن متطلبات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تتطلب بشكل أساسي إحداث تطوير في التعليم المحاسبي يتوافق مع المبادئ الأساسية لتلك المعايير فيما تلاه تهيئة بيئة تنظيمية فعالة لمهنة المحاسبة تأخذ بنظر الاعتبار مشاركة فاعلة للأطراف المستفيدة ومن ثم تطوير المؤسسات المالية والأسواق المالية وإنشاء مؤسسة التقييم وفق الأسس التي تتبناها المعايير الدولية في ظل اقتصاد السوق واخيرا تطوير وتحديث الإطار القانوني في الجوانب التنظيمية والاقتصادية..

المحور السادس عشر – دور التنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي:

جدول (19) نتائج التحليل الإحصائي لم تغير دور التنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
هناك دور للتنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي في العراق من خلال:					
1	مناقشة المتطلبات المهنية التي يجب استيعابها في التعليم المحاسبي.	4.06	%81.2	0.84	0.91
2	دور التنظيم المهني في إشراك الجامعات في تفعيل مهنة المحاسبة.	3.98	% 80	0.97	0.98
3	إسهام التنظيم المهني في مد التعليم المحاسبي بمتطلبات سوق العمل.	3.91	%78.2	0.86	0.93
4	إسهام التنظيم المهني في إشراك الأكاديميين في عمليات مناقشة وإصدار المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية.	3.87	%77.4	1.04	1.02
متوسط المتوسطات					
		3.95	79.2	0.92	0.96

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (19) بأن دور التنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي يمثل اولا في مناقشة المتطلبات المهنية التي يجب استيعابها في التعليم المحاسبي، يليه دور التنظيم المهني في إشراك الجامعات في تفعيل مهنة المحاسبة ومن ثم إسهام التنظيم المهني في مد التعليم المحاسبي بمتطلبات سوق العمل واخيرا إسهام التنظيم المهني في اشراك الأكاديميين في مناقشة وإصدار المعايير والنظم المحاسبية.

3- التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير التعليم المحاسبي:

المحور الأول – فلسفة التعليم المحاسبي الجامعي.

جدول (20) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير فلسفة التعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن المنطق الذي تستند عليه فلسفة التعليم المحاسبي في العراق هو:					
1	الفلسفة السياسية ودور الحكومة المركزي في إدارة التعليم.	4.11	%82.2	0.73	0.85
2	الفلسفة الاقتصادية التي تنظر الى التعليم كونه نشاط له تكاليفه ومنافعه.	3.36	%67.2	1.39	1.18
3	الاعتبارات العلمية التي يتم وضعها من قبل المتخصصين في المحاسبة.	3.86	%77.2	0.88	0.93
4	فلسفة معرفية تنظر الى التعليم كونه هدف مجرد بحد ذاته.	3.76	%75.2	1.17	1.08
متوسط المتوسطات					
3.77					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (20) بأن الفلسفة السياسية ودور الحكومة المركزي في إدارة التعليم هي الفلسفة الاساسية التي يستند اليها التعليم المحاسبي وفقا لآراء العينة يليها الاعتبارات العلمية التي يتم وضعها من قبل المتخصصين في المحاسبة ومن ثم الفلسفة المعرفية والتي تنظر الى التعليم كونه هدف مجرد ذاته واخير الفلسفة الاقتصادية التي تنظر الى التعليم كونه نشاط له تكاليفه ومنافعه اذ حصل على ادنى مستوى إجابة.

المحور الثاني – طبيعة الأهداف التعليمية:

جدول (21) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة الأهداف التعليمية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تتجلى الأهداف التعليمية التي يسعى التعليم المحاسبي الجامعي الى تحقيقها:					
1	تهيئة الطالب مهنيا وتوفير الخلفية المتخصصة في النظم المحاسبية.	3.77	%75.4	1.34	1.15
2	تثنية وتطوير الخبرات والجوانب الفنية للمحاسبة.	3.70	%74	1.25	1.11
3	تطوير مهارات الحوار وحل المشكلات والتعلم الذاتي.	3.57	%71.4	1.36	1.16
4	إجادة التلقين دون الاهتمام الكبير بالقدرة على التفاعل والانخراط في سوق العمل.	3.86	%77.2	1.18	1.08
5	مواكبة التطورات العالمية في مجال برامج وطرق التعليم المحاسبي.	3.67	73.4	1.28	1.13
متوسط المتوسطات					
3.71					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (21) الأهداف التعليمية التي يسعى التعليم المحاسبي الى تحقيقها فقد ترتبت وفقا لآراء العينة كما يلي (إجادة التلقين دون الاهتمام الكبير بالقدرة على التفاعل والانخراط في سوق العمل ويلي تهيئة الطالب مهنيا وتوفير الخلفية المتخصصة في النظم المحاسبية فيما يليه تطوير الخبرات والجوانب الفنية للمحاسبة ومن ثم مواكبة التطورات العالمية في مجال وطرق التعليم المحاسبي واخير تطوير مهارات الحوار وحل المشكلات والتعليم الذاتي). أما على مستوى النتائج الإيجابية للمحور فكانت بمتوسط (3.71) ونسبة مئوية (74.2%) وانحراف معياري (1.28).

المحور الثالث – سمات الأهداف التعليمية: تم التعبير عن هذا المحور من خلال ثلاث متغيرات فرعية لإبراز خصائص الأهداف التعليمية.

جدول (22) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير سمات الأهداف التعليمية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تتسم الأهداف التعليمية في البيئة الوطنية بأنها أهداف:					
-1	عامة لا يتم التعرف فيها إذا تم تحقيقها أم لا.	4.01	%80.2	0.90	0.82
-2	تتلاءم ومتطلبات وحاجات البيئة الوطنية.	3.45	%69	1.02	1.06

3-	موضوعية ودقيقة من خلال قياس مدى التوافق مع متطلبات سوق العمل كما ونوعا.	3.30	%66	1.15	1.32
	متوسط المتوسطات	3.58	71.7	1.02	1.06

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (22) سيات الاهداف التعليمية في البيئة الوطنية قد ترتبت وفقا لآراء عينة البحث كما يلي (عامة لا يتم التعرف فيما إذا تم تحقيقها ام لا فيما تلاه بانها ملائمة ومتطلبات وحاجات البيئة الاقتصادية واخيرا موضوعية ودقيقة من خلال قياس مدى التوافق مع متطلبات سوق العمل كما ونوعا).

المحور الرابع – نمط التعليم المحاسبي:

جدول (23) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير نمط التعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	يركز التعليم المحاسبي في العراق على:				
1	الحجم، من خلال التوسع في عدد المواد الدراسية وتنوعها دون التعمق.	3.90	%78	0.88	0.77
2	النوع، من خلال التركيز على العمق في تناول مناهج قليلة.	3.35	%67	1.11	1.24
3	التركيز على الأبعاد النظرية في الغالب.	4.10	%82	0.80	0.64
4	التركيز على الأبعاد التطبيقية في الغالب.	3.10	%62	1.18	1.40
	متوسط المتوسطات	3.61	%72.25	0.99	1.01

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يُبين الجدول (23) بان نمط التعليم المحاسبي قد ترتب وفقا لآراء عينة البحث كما يلي (التركيز على الأبعاد النظرية في الغالب يليه التركيز على الحجم من خلال التوسع في عدد المواد الدراسية وتنوعها دون التعمق ومن ثم التركيز على النوع من خلال التركيز على العمق في تناول مناهج قليلة واخيرا التركيز على الأبعاد التطبيقية في الغالب) وهو ما ينسجم مع الدراسات السابقة في هذا الإطار.

المحور الخامس – المناهج الدراسية:

جدول (24) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المناهج الدراسية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	تتسم المناهج الدراسية المحاسبية في التعليم الجامعي بانها:				
1	ملائمة محتوى المناهج المحاسبية للمتطلبات المهنية الصرفة.	3.42	%68.4	1.07	1.15
2	تركيزها على تحقيق متطلبات سوق العمل في العراق.	3.22	%64.4	1.12	1.26
3	منقولة وتعتمد بالدرجة الأكبر على المعرفة الدولية المتخصصة.	3.56	%71.2	1.02	1.05
4	تركز على الأبعاد السلوكية المهنية وتعزيز القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية.	3.27	%65.4	1.10	1.21
	متوسط المتوسطات	3.36	%67.35	1.08	1.16

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (24) بان ملائمة المناهج الدراسية قد ترتب وفقا لآراء العينة كما يلي (منقولة وتعتمد بالدرجة الأكبر على المعرفة الدولية المتخصصة فيما تلاه ملائمة محتوى المناهج المحاسبية للمتطلبات المهنية الصرفة ومن ثم تركيزها على الأبعاد السلوكية المهنية وتعزيز القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية واخيرا تركيزها على تحقيق متطلبات سوق العمل في العراق

المحور السادس – طريقة التدريس:

جدول (25) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طريقة التدريس في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	تعد الطريقة السائدة في تدريس المناهج المحاسبية في العراق هي:				
1	التعلم الذاتي وأسلوب الحوار والنقاش والتفكير الذهني.	3.06	%61.2	1.32	1.15
2	أسلوب التلقين من خلال المحاضرة والمحاضرات التمرينية.	4.18	%84	.58	.76
3	التنوع في طرائق التدريس بين التعلم الذاتي والحوار وأسلوب التلقين.	3.38	%68	1.32	1.32

متوسط المتوسطات	3.54	%71.06	1.07	1.07
-----------------	------	--------	------	------

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (25) بأن أسلوب التلقين من خلال المحاضرة والمحاضرات التمرينية هي الطريقة السائدة في تدريس المناهج المحاسبية يليه التنوع في طرائق التدريس بين التعلم الذاتي والحوار واسلوب التلقين واخير طريقة التعلم الذاتي واسلوب الحوار والنقاش والتفكير الذهني وهو ما ينسجم مع ما تؤكدته الدراسات السابقة في هذا الإطار.

المحور السابع – ملائمة المناهج الدراسية للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية:

جدول (26) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير ملائمة المناهج الدراسية للمتغيرات الاقتصادية التكنولوجية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتم التحديث المستمر للمناهج الدراسية من خلال:					
1	ربط التكنولوجيا بالحاسبة وتطوراتها من خلال التطبيقات المحاسبية على الحاسوب.	3.51	70.2	1.19	1.41
2	تعزيز المناهج التعليمية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	3.47	%69.4	1.15	1.34
3	تطوير المناهج لتعكس التغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي للعراق.	3.50	%70	1.10	1.21
4	تعكس المناهج وتركز على خصوصية الأنشطة الاقتصادية الكبيرة والأساسية السائدة في العراق كقطاعي النفط والزراعة.	3.48	%69.6	1.14	1.31
5	تركز المناهج الدراسية على المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما هو تركيزها على المنشآت الكبيرة.	3.53	%71	0.98	0.96
6	تركز المناهج الدراسية على حيوية المحاسبة في المؤسسات المالية المختلفة.	3.75	%75	0.97	0.94
7	تولي اهتماما كبيرا لجودة المعلومات المحاسبية ومفاهيم الشفافية والمساءلة.	3.67	%73.4	1.01	1.03
متوسط المتوسطات					
		3.55	%71.22	1.07	1.17

المصدر: من إعداد الباحثين ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (26) بأن تحديث المناهج الدراسية مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية قد ترتب وفقا لآراء عينة البحث كما يلي (تركز المناهج الدراسية على حيوية المحاسبة في المؤسسات المالية المختلفة ثم تلاه تولي المناهج الدراسية اهتماما كبيرا لجودة المعلومات المحاسبية ومفاهيم الشفافية والمساءلة يليه تركيز المناهج الدراسية على المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما هو تركيزها على المنشآت الكبيرة ومن ثم ربط التكنولوجيا بالحاسبة وتطوراتها من خلال التطبيقات المحاسبية على الحاسوب يليه تطوير المناهج لتعكس التغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي للعراق من ثم تعكس المناهج وتركز على خصوصية الأنشطة الاقتصادية الكبيرة والأساسية السائدة في العراق كقطاعي النفط والزراعة واخيرا تعزيز المناهج التعليمية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

المحور الثامن – طبيعة المصادر الأساسية المعتمدة في التعليم المحاسبي:

جدول (27) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المصادر الأساسية للتعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تستند المصادر المعتمدة في التعليم المحاسبي الى:					
1	الخبرات والممارسات التي تتم في بيئات دولية متطورة أخرى.	3.73	%75	1.02	1.05
2	الممارسات المهنية السائدة في العراق.	3.68	%74	0.97	0.95
3	الجوانب النظرية المنقولة من بيئات أخرى.	4.02	%80.4	0.88	0.78
متوسط المتوسطات					
		3.81	%76.4	0.95	0.92

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (27) بأن المصادر المعتمدة في التعليم المحاسبي في العراق تستند اساسا على الجوانب النظرية المنقولة من بيئات أخرى تلاه الخبرات والممارسات التي تتم في بيئات دولية متطورة أخرى واخيرا الممارسات المهنية السائدة في العراق).

المحور التاسع – المناهج الدراسية ومتطلبات البيئة العراقية:

جدول (28) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مناهج التعليم ومتطلبات البيئة العراقية

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد منهج التعلم المحاسبي في الجامعات العراقية:					
1	ملائمة لنوع وخصوصية الاقتصاد العراقي.	3.42	%68.4	1.08	1.18
2	ملائمة لمتطلبات سوق العمل المحاسبي العراقي.	3.25	%65	1.13	1.27
3	ملائمة للمتطلبات التنظيمية والمهنية المحلية.	3.35	%67	.95	.91
4	ملائمة للمتغيرات الاقتصادية والمحاسبية العالمية.	3.33	%66.7	1.10	1.21
متوسط المتوسطات					
		3.33	%66.77	1.06	1.14

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (28) مدى ملائمة منهج التعلم المحاسبي ومتطلبات البيئة العراقية حسب ترتيبها وفقاً لآراء العينة وكالتالي (ملائمة لنوع وخصوصية الاقتصاد العراقي فيما تلاه ملائمة للمتطلبات التنظيمية والمهنية المحلية ويليه ملائمة للمتغيرات الاقتصادية والمحاسبية العامة واخيراً ملائمة لمتطلبات سوق العمل المحاسبي العراقي).

المحور العاشر – التدريب الميداني:.

جدول (29) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير التدريب الميداني في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم التدريب الميداني للطلبة خلال الدراسة بكونه:					
1	يتم في بيئة العمل الواقعية.	3.40	%68	1.26	1.61
2	يتوافق ونفي المعلومات المكتسبة نظرياً	3.21	%64.2	1.23	1.53
3	يتم بشكل شامل وجدي.	2.85	%57	1.20	1.44
4	يركز على الإجراءات الشكلية ومرور الوقت فقط.	3.92	%78.4	1.01	1.03
متوسط المتوسطات					
		3.34	%66.9	1.17	1.40

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (29) بان التدريب الميداني يركز اساساً على الاجراءات الشكلية ومرور الوقت فقط فيما تلاه يتم في بيئة العمل الواقعية ومن ثم يليه يتوافق ونفي المعلومات المكتسبة نظرياً واخيراً يتم بشكل شامل وجدي.

المحور الحادي عشر – مواضيع التعلم المحاسبي:

جدول (30) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مواضيع التعلم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يركز التعلم المحاسبي على مواضيع أكبر من غيرها مثل:					
1	الأظلمة المحاسبية الموحدة	4.02	%80.4	0.81	0.65
2	التدقيق والرقابة	3.88	%77.6	0.92	0.86
3	التكاليف والإدارة	3.97	%79.4	0.92	0.86
4	معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.42	%68.4	1.04	1.08
5	محاسبة المصادر الطبيعية	3.26	%65.2	1.22	1.51
6	نظم المعلومات الإلكترونية	3.65	%73	1.04	1.09
متوسط المتوسطات					
		3.7	%74	0.99	1.00

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (20) بان مواضيع التعلم المحاسبي والتي يتم التركيز عليها بحسب آراء العينة كالآتي (الأنظمة المحاسبية الموحدة يليها التكاليف والإدارية وتدقيق والرقابة ومن ثم نظم المعلومات الإلكترونية ويليه معايير الإبلاغ المالي الدولية واخيراً محاسبة المصادر الطبيعية).

المحور الثاني عشر – البحوث المحاسبية:

جدول (31) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير البحوث المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف	معامل
---	----------------	---------------	----------------	----------	-------

الاختلاف	المعياري	المئوية	الحسابي	
تتسم البحوث المحاسبية لطلبة أو تدريسي المحاسبة في العراق بانها:				
0.84	0.92	%79.6	3.98	1 تتأثر بشكل كبير بالبحوث المنشورة على المستوى الدولي
1.04	1.02	%73	3.65	2 تتأثر بشكل كبير بحاجات ومتطلبات البيئة الوطنية
1.03	1.01	%69.6	3.48	3 تركز بشكل كبير على تطوير التطبيق المحاسبي.
.92	.96	%76.6	3.83	4 تركز بشكل كبير على الأبعاد النظرية المحاسبية
0.95	0.97	74.7	3.73	متوسط المتوسطات

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (31) بأن طبيعة البحوث المحاسبية لطلبة أو تدريسي المحاسبة في العراق تتسم بحسب آراء العينة كالتالي (تتأثر بشكل كبير بالبحوث المنشورة على المستوى الدولي ويليها تركيزها بشكل كبير على الأبعاد النظرية المحاسبية فيما تلاه تتأثر بشكل كبير بحاجات ومتطلبات البيئة الوطنية واخير تركز بشكل كبير على تطوير التطبيق المحاسبي).

4- اختبار وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث

يتناول المحور الحالي اختبار العلاقة بين متغيرات البحث الرئيسة من خلال المحاور الآتية:

1. اختبار وتحليل الفرضية الرئيسة: تم صياغة الفرضية الرئيسة: "هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والتعليم المحاسبي في العراق" والتي تنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التنظيم المهني والتعليم المحاسبي في العراق.
- هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين التنظيم المهني والتعليم المحاسبي في العراق.
- ولأجل اختبار الفرضية الفرعية الأولى، تم اختبار علاقة الارتباط عبر احتساب معامل ارتباط بيرسون بين كل من المتغير الرئيسي الأول (التنظيم المهني) والمتغير الرئيسي الثاني (التعليم المحاسبي) وكما موضح في الجدول (32).

جدول (32) قيم معامل ارتباط بيرسون بين المتغير الرئيسي الأول والثاني

Y	X	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى المعنوية	الدلالة
المتغير الرئيس الثاني	المتغير الرئيس الأول			
التعليم المحاسبي	التنظيم المهني المحاسبي	0.178	0.212	غير دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من خلال الجدول (32) بأن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغير الرئيسي الأول والثاني، قد بلغت (0.178) وهي قيمة طردية موجبة ضعيفة جداً وغير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05). وهو ما يشير إلى الضعف الكبير في العلاقة المتبادلة بين المتغيرين وهو ما يؤكد عدم توافق متغيري التنظيم المهني والتعليم المحاسبي في العراق. ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

أما في سياق عملية اختبار الفرضية الفرعية الثانية يتم أولاً التأكد من خلو أنموذج الانحدار الخطي من مشكلة الارتباط الذاتي، باستعمال اختبار (Durbin - Watson)، حيث بلغت (1.655). ويتبين بأن تلك القيمة تقع ضمن منطقة عدم وجود الارتباط الذاتي، وذلك بعد أن تم حساب عدد المتغيرات وحجم العينة، وفق شرط الاختبار الآتية:

$$du < DW < 4 - du$$

$$1.706 < 1.655 < 2.294$$

ويتبين بأن نموذج الانحدار الخطي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك فقد تم تحقيق شرط إجراء تحليل الانحدار، لقياس تأثير أنموذج بين متغيرات الدراسة. أما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة البحث وسيتم تحليل مستويات التأثير بين المتغيرات. وكما مبين في الجدول (33).

جدول (33) نتائج تطبيق معادلة الانحدار بين المتغير الرئيسي الأول والثاني

F المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية (df)	R ²	معامل التأثير (β)	t
1.602	0.212	(49, 1)	0.032	0.145	1.266

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

وبلاحظ من الجدول (33) بأن قيمة F المحسوبة قد بلغت (1.602) وهي قيمة ذات دلالة غير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية (0.212) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R²) والتي تمثل القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي (0.032) وتعني بأن نموذج الانحدار الخطي من خلال بعد المتغير الرئيسي الأول يمكنه أن يفسر فقط ما نسبته (3%) من الاختلاف والتباين في متغير التعليم المحاسبي، وهي نسبة ضئيلة جداً وتدل على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05). ويدعم عدم معنويتها قيمة (T) البالغة (1.266) التي هي بمستوى معنوية (0.212) وهو أكبر من مستوى معنوية (0.05). كما يتضح من خلال قيمة معامل التأثير البالغة (0.145) بأن زيادة بعد المتغير الرئيسي الأول بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في المتغير الرئيسي الثاني بنسبة (14.5%). وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

1-الاستنتاجات:

1. يعد مدخل التنظيم القانوني هو المدخل السائد في العراق والذي يتم تحقيقه والسيطرة عليه من خلال الدولة ممثلة بديوان الرقابة المالية الاتحادية، الذي له سيطرة مطلقة على مجلس محنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالإضافة إلى الهيئات الحكومية الأخرى.
2. هناك تضارب في أهداف وبنية التنظيم المحاسبي التي تظهر في مقدمة النظام المحاسبي الموحد والتي تشير إلى أن أهداف الإبلاغ المالي موجّهة لخدمة الوحدات الاقتصادية ومستخدمي المعلومات والمحاسب القومي والهيئات الضريبية، فيما يؤكد الواقع العملي الذي تعرضه نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هدف الإبلاغ المالي في العراق تتمثل أساساً في المساعدة في تحقيق عملية الرقابة والمساءلة العامة والتخطيط الحكومي.
3. يعد النظام المحاسبي الموحد الأداة الأبرز التي يتم استخدامها في جعل المحاسبة تتلاءم مع متطلبات الدولة أساساً.
4. يتمثل مصدر التغيير والتطوير المحاسبي في العراق نابع من الاستيراد والتقليد لما تصدره البيئة الدولية.
5. إن تكيف النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات IFRS ومتطلبات البيئة العراقية يعد الحل الأنسب للتطبيق في البيئة المحلية.
6. إن إصدار المعايير أو تبني الطرق أو النظم المحاسبية في العراق هي عملية تتم وفقاً لمتطلبات الحكومة في إطار دعم المصلحة العامة، كون الحكومة تعد أبرز الجهات المؤثرة في عملية التنظيم المحاسبي والتي يتم فرضها من خلال القوانين والأنظمة والتعليقات.
7. تعد الفلسفة السياسية ودور الحكومة المركزي في إدارة التعليم هي الفلسفة السائدة في التعليم فيما تعد الاعتبارات العلمية التي يضعها المتخصصين في المحاسبة هي المرجعية التالية.
8. إن أهداف التعليم المحاسبي صيغت بشكل عام ولا يتم تطبيق آلية للتعرف فيما إذا تم تحقيقها أم لا، وإنما لا تأخذ إلا بقدر معين ملائمتها للمتطلبات المهنية.
9. تتسم المصادر المحاسبية المعتمدة في التعليم المحاسبي بكونها منقولة من بيئات دولية أخرى.
10. افتقار المناهج الدراسية لمواكبة التطورات التكنولوجية والاعتماد على الجوانب النظرية التي تتناسب مع طريقة التدريس من خلال التلقين والمحاضرات التمرينية التي تعد سمة سائدة لأسلوب المحاضرات السائد في التعليم المحاسبي.
11. يتسم التدريب الميداني للطلبة خلال الدراسة بكونه يركز على الإجراءات الشكلية ومرور الوقت دون اهتمام بالممارسة المهنية.
12. يعد المستثمرين الأفراد والبنوك أبرز مصادر التمويل في البيئة المحلية وأن الملكية الخاصة والعائلية هي السائدة والمقبولة اجتماعياً، إذ بلغت نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي 43% وهي نسبة كبيرة لكنها تحتاج إلى تفعيل وتمكين أكبر مما يدل على نمو دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.
13. هناك فجوة بين التنظيم المهني والتعليم المحاسبي، إذ إن المهنة بعيدة عن الاشتراك في تحديد متطلبات سوق العمل فضلاً عن ضعف استجابة التعليم المحاسبي للمتطلبات المهنية..
14. افتقار المهنة إلى مواكبة التطورات التقنية على المستوى المهني والتعليمي فضلاً عن ضعف التعليم في الاهتمام بموضوعات مميزة للبيئة المحلية مثل محاسبة الموارد الطبيعية.

2-التوصيات :

1. ضرورة إيجاد إطار مفاهيمي للمحاسبة في العراق، ينبغي أن يستند إلى خصوصية متغيرات البيئة الوطنية وخصوصية أهداف الإبلاغ المالي وإعادة النظر في المفاهيم المحاسبية في العراق وفقاً للتحديد الواضح لأهداف الإبلاغ المالي وخصوصيته.
2. ضرورة تعزيز دور أعضاء المهنة وإساتذة الجامعات والاطراف الممثلة للسوق في عملية التنظيم المحاسبي من خلال زيادة التمثيل في مجلس محنة المحاسبة والتدقيق. وأن تكون عملية تبني معيار محاسبي او تطبيقات محاسبية ناتج عن الاختبار العملي للصلاحيات اولا.
3. تعزيز الفلسفة الاقتصادية في التعليم كون التعليم سلعة لها تكاليفها ومنافعها وأن الاستثمار في رأس المال البشري تفوق عملية الاستثمار في راس المال المادي، إذ ان معدلات الدخل القومي ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي وأن سيادة الدور المركزي للدولة في ادارة التعليم في العراق يفرض على عاتق وزارة التعليم العالي مهمة تطوير وتحديث التعليم المحاسبي بما يلبي احتياجات التنمية من خلال الكوادر البشرية المؤهلة عمليا وعلميا.
4. ضرورة وضع المؤشرات اللازمة لتحقيق اهداف التعليم المحاسبي، وان تكون موضوعة وفقاً لمتطلبات البيئة الوطنية والتغيير المتسارع وتنمية مهارات التفكير الانتقادي، ومهارات الاتصال والحوار وحل المشكلات. فضلاً عن وجود برامج حقيقية لمتابعة مخرجات التعليم ومدى ملائمتها لمتطلبات سوق العمل.
5. ضرورة العمل على إعداد مناهج عملية مرتبطة بالجانب العملي المهني والاجرائي وبما يتوافق مع بيئة العمل بشكل مدروس وتغليب الجوانب النظرية والفكرية والانتقادية ودراسات الحالة، الى جانب تعزيز استخدام التكنولوجيا والنظم المحاسبية الالكترونية.
6. ينبغي العمل على تحقيق التوافق بين المناهج الدراسية، ومتطلبات سوق العمل الوطنية والممارسات العملية والمتطلبات المهنية والاعتماد في بناءها على تنمية مهارات التفكير والانتقاد والحوار والتعلم الذاتي.
7. إجراء شراكات حقيقية بين الجامعات والمؤسسات الخاصة والعامة من خلال إعداد برامج تدريبية واقعية ومدروسة في العطل الصيفية وتقييمها بشكل دوري وان تتم في بيئة العمل الواقعية وتتوافق وما تم تزويده من خلال الدراسة النظرية وان يكون التدريب الميداني جزء من متطلبات الانتقال الى المرحلة الدراسية التالية.
8. من الضروري أن تتم عملية تطوير المناهج المحاسبية وفقاً للتنسيق بين الجهات المهنية والاكاديمية وشارك متطلبات سوق العمل المحاسبي في عملية تحديث وتطوير المناهج من خلال دراسة اهم الجوانب التي يفتقر اليها الخريجون والمطلوبة في سوق العمل المحاسبي.
9. تضمين البرامج المحاسبية الالكترونية في المناهج الدراسية والتي اصبحت من اهم متطلبات العمل المحاسبي.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- الأسدي ، سعيد جاسم ، (2013). " فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي " ، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ، عمان ، الأردن
- ادريس ، نجلاء فرح عوض (2016). " المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المحاسبي في الواقع العملي " ، (رسالة ماجستير منشورة) كلية الاقتصاد والتنمية الريفية ، جامعة الجزيرة .
- الحوت ، محمد صبري وشاذلي ، ناهد عدلي (2007) " التعليم والتنمية " مكتبة الانجلو مصرية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق .

- حمد ، دارستان حسن (2011) " المدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية وتأثيره في التطبيقات المحاسبية المقبولة ، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة دهوك .
- حسن ، حكمت حمد (2016) " امكانية اعتماد الحلول الراديكالية في تغيير واقع التنظيم المحاسبي في العراق " (اطروحة دكتوراه غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- حسان ، محمود صبحي جمعة (2018) مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل : دراسة ميدانية للمؤسسات والجمعيات الأهلية المحلية في قطاع غزة (رسالة ماجستير منشورة) كلية الادارة والعلوم الادارية ، الجامعة الاسلامية .
- الحاج ، محاسن علي خليل (2018) واقع التدريب الميداني لطلبة التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية – دراسة ميدانية على طالبات قسم المحاسبة جامعة الاميرة نورة ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد (33)
- خالد ، تونسني و حسام الدين ، عبد العزيز و حداد ، بلقاسم (2020) " النظام المحاسبي الإنجلوسكسوني " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تليجي
- سعاد ، بورويصة (2010) "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة (رسالة ماجستير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- الشيرازي ، عباس مهدي (1990) . " نظرية المحاسبة " ، ط 1 ، مطبعة ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت .
- شاهين ، علي عبدالله (2011) . " النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي ، ط1 " مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع ، غزة ، فلسطين .
- الشجيري ، محمد حويش علاوي (2020) . " المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية " ، دار الهاشمي للنشر ، بغداد .
- الشجيري ، محمد حويش علاوي (2006) " مهنة المحاسبة في العراق مدخل إيكولوجي ، مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، مجلد (1) العدد (1)
- الشجيري ، محمد حويش علاوي (2006) " التعليم المحاسبي الجامعي في العراق دراسة تحليلية في ضوء التغيير الراديكالي ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد (1) ، العدد (1) .
- العبدالله ، رياض وسعد ، سلمى منصور (1999) : التعليم الجامعي وترسيخ عقيدة دقة الأرقام المحاسبية " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد(24) . .
- عزب ، محمد علي (2007) . التعليم الجامعي وقضايا التنمية ، مكتبة الأنجلو مصرية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، مصر .
- عبدالله ، بشرى نجم ونجم ، أسماء سهيل (2010) " مداخل المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية في العراق وأهميتها تفعيلها دراسة ميدانية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد (2) العدد (8) .
- عبد القادر ، محسن بأقي (2013) . "المحاسبة الدولية " جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، اليمن
- الفضل ، مؤيد والججاوي ، طلال (2005) " تقويم مناهج التعليم المحاسبي الجامعي في بناء المهارات المهنية واتجاهات تطويرها " دراسة (ميدانية لحالة العراق " مجلة العربية للمحاسبة ، مجلد (8) العدد (1) .
- الماي ، علي ، (2019) ، مدى توافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES) دراسة مقارنة ، مجلة دراسات اقتصادية مجلد (18) ، العدد (1) .
- المازوي ، ياسر احمد محمد (2018) " المتطلبات العرفية والمهنية للمحاسبة ودورها في تعزيز العولمة المحاسبية دراسة ميدانية على المؤسسات العلمية والمهنية في الجمهورية الجينية .(أطروحة دكتوراه منشورة) كلية التجارة ، جامعة النيلين
- وليد ، جدياني و وليد ، درهم و ياسين ، مؤمن بكوش (2018) " دور التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة دراسة استبائية بولاية الوادي " (رسالة ماجستير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

English References:

- Ahmed ,Nassr & Gao ,Simon,(2004) . Changes Problems and challenges of accounting education in Libya , Accounting education journal ,13(3.)
- Deegan, Craig, (2014). Financial Accounting Theory (Australia). Published by Mc Graw Hill Education, fourth edition 21
- M.Gaffikin(2005) . Regulation as Accounting Theory , Faculty of business accounting & finance working papers

- Golygina, Alena (2019) , Competing logics in university accounting education in Post - revolutionary Russia ,Vol 69..
- Hertog , Jouhan den (2010) . Review of economic theories of regulation , Utrecht school of economic
- Harrison , Graeme & Mckinnon, Jill,(1986). A Culture and Accounting Change, A new perspective on Corporate Reporting Regulation and Accounting Policy formulation ,Accounting organization and Society, Vol. 11 (3)
- IFAC, (2011) . Regulation of the accounting profession
- Laughlin, Richard (2007). Critical reflections on research process, accounting regulation and the regulation of accounting the British accounting review , vol 39(4)
- McPhail, KEN, (2001), the Dialectic of accounting education from role identity to ego identity ,critical perspectives on accounting vole 12(4) 9.
- Majzoub salam & Aga Mehmet, (2015). characterizing the gap between Accounting Education and Practice Evidence from Lebanon , international Journal of Business and Management ,vol, 10 (12
- Zhang, Guohua & Boyce, Gordon &Ahmed, Kamran(2013) , Institutional changes in university accounting education in Post-revolutionary china. From political orientation to internationalization. Critical perspectives on accounting , vol 25 (8)